2000 11 28 - 0001 - 2

"كلام بري اعتراف بقضيتهم"

"سيدر واتش": المعتقلون في سوريا بالمئات
"سوليد": الاحتفاظ بالاسماء يناقض كل القوانين

جددت منظمة "سيدر واتش" لحقوق الانسان في لبنان تأكيدها "ان ثمة مئات من اللبنانيين معتقلون في السجون السورية"، وطالبت رئيس مجلس النواب نبيه بري باستقبال لجنة اهالي المعتقلين ليطلع منها على التفاصيل.

اصدرت المنظمة امس البيان الآتي:

"يشكل تصريح رئيس مجلس النواب نبيه بري امام الصرح البطريركي في بكركي في شأن المعتقلين في السجون السورية، اعترافاً نهائياً من السلطة اللبنانية بقضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، مما يعني ان تتحمل هذه السلطة مسؤولية العمل على حل هذه القضية ووضع حد لكل عمليات الخطف والاختفاء القسري التي تنفذها الاجهزة السورية في لبنان في شكل مخالف لكل المعايير القانونية والدستورية وأحكام معاهدات حقوق الانسان وملحقاتها التي وقعها لبنان، وخصوصاً معاهدة جنيف التي تنظم وضع المدنيين في المناطق الخاضعة للاحتلال العسكري.

اننا اذ نشكر للرئيس بري موقفه الشجاع والجريء في طرح المشكلة وخصوصاً لجهة اعلان النية في العمل الجدي لتسليم لوائح بأسمائهم الى غبطة البطريرك الماروني يهمنا ان نوضح لدولة الرئيس المعلومات الآتية:

اولاً – ان عدد المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية لا يقدر بالعشرات بل بالمئات وكل كلام عدا ذلك يعني التخلي عن المئات من المعتقلين اللبنانيين وتركهم لمصير اسود، ان اللائحة الموجودة لدى لجنة الاهل، ومنظمة "سوليدا" في بيروت توضح وجود نحو ٢٢٠ معتقلاً، اما اللائحة الموجودة لدى منظمة العفو الدولية فتشير الى نحو ١٥٠ معتقلاً، وكذلك اللائحة الموجودة لدى "هيومان رايتس واتش".

ثانياً – على لائحة المعتقلين مجموعة اساسية لا بد من الافراج عنها او كشف مصيرها وفي مقدمها: بطرس خوند، الذي تؤكد المعلومات المتوافرة لدينا ومن المفرج عنهم من السجون السورية وجوده في فرع التحقيق ٦٠١، الراهبان الانطونيان شرفان وأبوخليل، الموسيقيون زياد وكرم مرقس، وايلي ابو ناضر، الرقيب المفوار ناجي حرب، وجميع الجنود والضباط الذين اعتقلوا في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠.

ثالثاً – اسناداً للبند الثاني، تؤكد معلومات عدة متوافرة، ان ادارة السجون السورية نقلت مجموعات من المعتقلين اللبنانيين يفوق عددهم المئة في سجون صيدنايا، تدمر، وعدرا الى مقر قيادة فرع التحقيق العسكري في دمشق بعد صدور قرار الرئيس السوري بالافراج عن السجناء السياسيين قبل اسبوعين، في خطوة ربما كان الهدف منها نقل عدد من المعتقلين اللبنانيين الى بيروت والافراج عنهم لكن ذلك لم يتحقق حتى الساعة.

اننا ندعو الرئيس بري الى استقبال لجنة اهالي المعتقلين في السجون السورية ليطلع منهم على التفاصيل الكاملة لهذه المأساة، تمهيداً للتعامل مع هذه القضية بمستوى عال من المسؤولية، منعاً لاحتمال ارتكاب اي خطأ في هذه المسألة البالغة الدقة والتي تعتبر في نظر المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان جريمة ضد الانسانية لا يمكن التغاضي عنها".

"سوليد"

وعلقت منظمة "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين" (سوليد) على تقارير صحافية ذكرت ان رئيس الجمهورية اميل لحود يملك لائحة بأسماء المعتقلين في سوريا. فاستنكرت، "اذا كان الخبر صحيحاً"، هذا الاسلوب في التعاطي مع قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية والتي نذكر انها قضية قانونية وانسانية في الدرجة الاولى". وقالت "لقد اعترفت السلطات السورية على اعلى مستوى بوجود لبنانيين معتقلين لديها. فما مبرر تصرف الدولة اللبنانية، اذ يعترف بذلك الرئيسان بري ورفيق الحريري اضافة الى النائبين عاصم قانصوه ومروان فارس، وينفي علمه بالامر المدعي العام التمييزي عدنان عضوم ووزير العدل سمير الجسر، والآن نعلم بوجود لائحة عند فخامة الرئيس تنتظر فرصة سياسية مناسبة".

ولفتت الى "ان الاحتفاظ باللائحة من دون اعلانها يناقض كل القوانين المحلية والمواثيق الدولية، وخصوصاً الاعلان العالمي لحماية كل الاشخاص من الاخفاء القسري"، متسائلة: "هل اللائحة سر من اسرار الدولة يجب الا يفصح عنها حتى لو كان الاهل يعيشون القلق والألم منذ اعلان خبر العفو؟ وهل مبدأ فصل السلطات المعمول به يسمح بالاحتفاظ بمعلومات هي من حق السلطة القضائية؟ ولماذا يجب التعاطي مع المشكلة كأنها قضية سياسية تنتظر الوقت المناسب حتى نطلق مبادرتها؟".